

تقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2021)

Evaluation of monetary policy objectives in Algeria during the period (2000-2021)

بوضياف مختار¹Boudiaf mokhtar¹¹ جامعة البويرة، m.boudiaf@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2022/12/ 15

تاريخ القبول: 2022/11/ 22

تاريخ الاستلام: 2022/11/ 10

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى القيام بدراسة تحليلية لتقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2021)، إضافة إلى تحليل مسار أهداف السياسة النقدية في الجزائر. ولأجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى عدم فعالية السياسة النقدية على مستوى أهدافها، أي أن قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها ما زالت ضعيفة، لضعف القطاع المصرفي والسوق المالي، وسيطرة السياسة المالية على مجريات النشاط الاقتصادي. كلمات مفتاحية: سياسة نقدية، أهداف أولية، أهداف وسيطية، أهداف نهائية.

Abstract:

Through this research paper, we aim to carry out an analytical study to assess the objectives of monetary policy in Algeria during the period (2000-2021), in addition to analyzing the path of monetary policy objectives in Algeria. For this, the descriptive analytical method was used.

The study found the ineffectiveness of monetary policy at the level of its objectives, that is, the ability of monetary policy to achieve its objectives is still weak, due to the weakness of the banking sector and the financial market, and the control of financial policy over the course of economic activity.

Keywords: monetary policy, primary goals, intermediate goals, final goals..

1. مقدمة:

تُمثل السياسة النقدية الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، والتي تخضع لإشراف السلطة النقدية (البنك المركزي)، والرامية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لبلوغ تلك الأهداف. ويهدف تحسين الأداء الاقتصادي، ومواكبة اقتصاد السوق، شرعت الجزائر في إجراء إصلاحات نقدية ومالية، فأولت اهتماماً بالسياسة النقدية، والتي على إثرها صدر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي أعاد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية، حيث اسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان، الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة. ويهدف معالجة الاختلالات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك، وتكييف القطاع المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق، أدخلت تعديلات على قانون النقد والقرض 90-10، تمثله في الأمر رقم 01-01، والأمر رقم 03-11، والأمر رقم 10-04.

وبعد سنة 2000، اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق البرامج الاقتصادية، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (أفريل 2001 – أفريل 2004)، خصص له مبلغ 525 مليار دج، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة (2005 – 2009)، خصص له أكثر من 4200 مليار دج، وبرنامج التنمية الخماسي للفترة (2010 – 2014)، خصص له مبلغ قدر بحوالي 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، ليتبع بالبرنامج الخماسي للفترة (2014 – 2019)، والذي خصص له مبلغ قدر بحوالي 22 100 مليار دج، أي ما يعادل 280 مليار دولار. ولكن مع بداية انخفاض أسعار البترول في سبتمبر 2014، اتخذت الجزائر إجراءات بدأت بالتخلي عن البرنامج، بتجميد العمليات التي لم تنطلق، والالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، بهدف التقليل من النفقات العامة.

إشكالية الدراسة: وبعد مرور عقدين من الزمن، أردنا تقييم أهداف السياسة النقدية، لذلك سنحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

هل حققت السياسة النقدية أهدافها في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2021)؟

وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي السياسة النقدية؟ وماهي أهدافها؟

- هل نجحت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق أهدافها؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه التساؤلات يُمكن صياغة الفرضيات التالية:

- السياسة النقدية تتمثل في مجموعة من الأهداف تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية؛

- تباينت نتائج السياسة النقدية المحققة المتبعة من طرف بنك الجزائر من فترة لآخرى.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة من المكانة التي تحتلها السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية، كما تتجلى أهميتها في معرفة مدى تحقيق أهدافها.

أهداف الدراسة تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على أهداف السياسة النقدية في الجزائر؛
- محاولة تقييم السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2021).

2. السياسة النقدية : تمثل السياسة النقدية الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية الكلية، والتي تخضع لإشراف السلطة النقدية، والرامية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لبلوغ تلك الأهداف.

1.2 تعريف السياسة النقدية: للسياسات النقدية عدة تعاريف من ضمنها نذكر:

تعريف Kent يرى بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين" (زكريا الدوري، يسرى السمراي، 2006، صفحة 186).

كما تُعرف حسب فوزي القيسي "التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية" (قدي، 2006، صفحة 53).

وتُعرف أيضاً بأنها "تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع" (بلعوز، 2006، صفحة 112).

فمن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

2.2 اتجاهات السياسة النقدية: إن رسم اتجاه السياسة النقدية من وظائف السلطة النقدية، واتجاهها قائم على الأهداف المراد تحقيقها، لذلك تُميز ثلاث اتجاهات كما يلي (خليل، 2012، الصفحات 150-151):

- **السياسة النقدية التوسعية:** لتطبيق هذه السياسة تقوم السلطة النقدية بتوسيع وسائل الدفع المتاحة وتشجيع

الائتمان، وتخفيض كل من أسعار الفائدة والاحتياطي الاجباري، ومعدل إعادة الخصم، وسعر الصرف، لتحقيق

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية حتى ولو رافق ذلك ارتفاع محسوس في معدل التضخم؛

- **السياسة النقدية التقييدية:** تكون في حالة ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الارتفاع المستمر والملاحظ في

المستوى العام للأسعار، والذي تقابله دائما طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة انكماشية

بتدخل الجهاز المصرفي عكس السياسة التوسعية؛

- **السياسة النقدية حسب ظروف الدول النامية:** تتماشى السياسة النقدية وطبيعة اقتصاديات هذه الدول، التي

تتميز عموماً باقتصاديات زراعة موسمية، وتعتمد على محصول واحد وعلى تصدير المواد الأولية للخارج. وهنا

تطبق سياسة نقدية خاصة بهذه الوضعية، حيث يوسع حجم وسائل الدفع المتاحة عند مرحلة بدء الزراعة أو

الدورة لتمويل النشاط، ويقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المنتج، والهدف هنا حصر آثار التضخم بربط حجم وسائل الدفع بالدورة الإنتاجية.

3.2 أهداف السياسة النقدية: تنقسم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية وأهداف وسيطة، وأهداف نهائية، ولتحقيق هذه الأخيرة يتم المرور بالأهداف الأولية والوسيط كمرحلة بداية.

1.3.2 الأهداف الأولية: هي متغيرات يستهدفها البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطة، فهي تُعبر عن حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتمثل في:

- **مجمعات الاحتياطيات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور مضافاً إليها الاحتياطيات الكلية لدى البنوك، فالنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب. أما الاحتياطيات لدى البنوك فتشمل الاحتياطيات المطلوب مقابل الودائع والاحتياطيات الفائضة لدى البنوك (خليل س.، 1994، صفحة 1253). وقد دار الجدل بين الاقتصاديين حول أي من مجاميع الاحتياطيات النقدية أكثر أهمية وتحكماً من قبل البنك المركزي، ومدى علاقة كل مجمع بنمو عرض النقود الذي يُشكل الهدف الوسيط (سيجل، 1987، صفحة 294)؛

- **ظروف السوق النقدية:** وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، يختارها البنك المركزي لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغيير فيها، وتحتوي على الاحتياطيات غير المقترضة، ومعدل الأرصدة البنكية، ومعدلات الفائدة الأخرى في السوق النقدية (معدل الفائدة على أذونات الخزينة، معدلات الفائدة على شهادات الإيداع، ...) (الناقة، 2001، صفحة 247).

2.3.2 الأهداف الوسيطة: تُمثل متغيرات نقدية، لها تأثير مباشر على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتحديد هذه الأهداف الوسيطة يخضع لمعايير معينة.

1.2.3.2 معايير اختيار الأهداف الوسيطة: لاختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في ثلاث معايير تتحكم في اختيارها، وهي (الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، 2001، الصفحات 253-254):

- **القابلية للقياس:** يُعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة ضرورياً، لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.
- **القدرة على السيطرة:** يجب أن يكون البنك المركزي قادراً على السيطرة على المتغير إذا ما أستخدم كهدف وسيط، لأن عدم القدرة على السيطرة لن يُمكن من إعادة المتغير إلى المسار المطلوب.
- **القدرة على التنبؤ بالآثار على الهدف النهائي:** إن أحد أهم المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يُمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.

2.2.3.2 مكونات الأهداف الوسيطة: تتكون من المجمعات النقدية، وسعر الفائدة وسعر الصرف، وفيما يلي عرض لكل منها.

- **المجمعات النقدية:** هي مؤشرات احصائية لكمية النقود المتداولة، تبين إمكانيات الانفاق لدى الأعوان غير الماليين المقيمين، بالإضافة إلى التوظيفات المالية التي يمكن تحويلها بطريقة سريعة وسهلة بدون مخاطرة في رأس المال إلى وسائل النقد السائلة. وعموماً هناك عدة مجموعات نقدية تتراوح ما بين M1 إلى M4، حيث كلما اتجهنا من M1 إلى M4 تقل درجة السيولة وتقل معها سهولة التحويل.

- **مجمع المتاحات النقدية M1:** وهو يشمل النقود المعدنية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب.

- **مجمع الكتلة النقدية M2:** ويتضمن بالإضافة إلى مجمع المتاحات النقدية M1 كل المتاحات شبه النقدية (كل توظيف مالي في الحسابات بمعدل فائدة محدد).

- **مجمع السيولة النقدية M3:** وهو أكثر شمولاً، ويشمل بالإضافة إلى مجمع الكتلة النقدية M2 الأصول المالية التي تتحدد قيمتها في السوق المالي.

- **مجمع القاعدة النقدية M4:** وهو يتشكل من نقود البنك المركزي، والذي يظهر في أصل ميزانيته، وهي الذهب والعملية الصعبة، والديون على الخارج، والديون على الاقتصاد.

- **سعر الفائدة:** يمكن التركيز على سعر الفائدة كهدف وسيط، لأنه يُعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات، كما يجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة، وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق (ملاك، 2000، صفحة 197). لأن أسعار الفائدة المرتفعة بحدّة يمكن أن تخلق مشاكل خطيرة لمؤسسات الودائع التي تحتفظ بقروض عديدة طويلة الأجل قدمتها بأسعار فائدة أقل، فضلاً عن ذلك، تدفع أسعار الفائدة غير المستقرة إلى تقلبات في سعر الصرف الأجنبي (توماس ماير وآخرون، 2002، صفحة 496).

- **سعر الصرف:** يأخذ سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، ويُستخدم كهدف وسيط كون تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من تأثيره على الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره إلى جانب سعر الفائدة على الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال.

3.3.2 الأهداف النهائية: تُعتبر الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية لها، وتُعرف هذه الأهداف اختصاراً بالمرجع السحري، وهي:

- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** يُعتبر التحكم في التضخم أهم أهداف السياسة النقدية، لذا ينبغي أن تعمل السياسة النقدية على تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، لأن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. يرى كل من الكينزيون والنقدويون أن التضخم يحدث عندما يكون نمو عرض النقود مرتفعاً (جيمس جوارتييني وريجارد إستروب، 1999، صفحة 288)، كما أن نجاح السياسة النقدية في

الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار محلياً يؤدي تلقائياً إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، وهذا بدوره يشجع الاستثمار ومنه النمو الاقتصادي؛

- **تحقيق التوظيف الكامل:** يتحقق التوظيف الكامل عند توظيف كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل، إلا أن التوظيف الكامل يتميز بوجود معدل بطالة عادي يتغير تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية. ولتحقيق معدل عالٍ من التوظيف، على السلطة النقدية أن ترفع من معدل النمو النقدي، فتتخفيض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار ومنه النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص الفائض في عنصر العمل؛
- **تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:** يُعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج المحلي الخام، وهذه الزيادة ترتبط بتحقيق معدل عالٍ من التوظيف، وتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة. ومُساهمة السياسة النقدية في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، عليها تحقيق الاستقرار النقدي لأنه يُشجع رغبة المستثمرين للقيام بمشروعات استثمارية طويلة الأجل، كما عليها أن تقوم بالعمل على تخفيض أسعار الفائدة مما يُشجع الاستثمار، وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي؛

- **تحقيق توازن ميزان المدفوعات*:** تحقيق توازن ميزان المدفوعات يتم في إطار إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، والسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار (عبد الحميد، 2002، صفحة 93). ولإصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات يُمكن للبنك المركزي القيام بتخفيض معدل النمو النقدي، فينخفض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يترتب عنه انخفاض الأسعار المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وتقليل الواردات.

كما أن عودة التوازن في ميزان المدفوعات في ظل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، تعتمد على تغير أسعار الصرف ذاتها، من خلال تأثير هذا التغير في أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات ينخفض الطلب على العملة المحلية، فيتدهور سعرها، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار المحلية، وهو ما يُشجع الصادرات ويُقلل الواردات.

4.2 محاولة تقييم أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2021): لتقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، يتطلب تحليل مدى تحقيقها للأهداف المحددة من قبل السلطة النقدية، فحسب المادة 55 من القانون 90-10 فإن أهداف السياسة النقدية تتمثل في هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم، ثم تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، كما حددت كذلك المادة 35 من الأمر 03-11 هدف النمو الاقتصادي في المقام الأول، وجعل هدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد في المقام الثاني، وأما المادة 35 من الأمر 10-04 فقد حددت هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

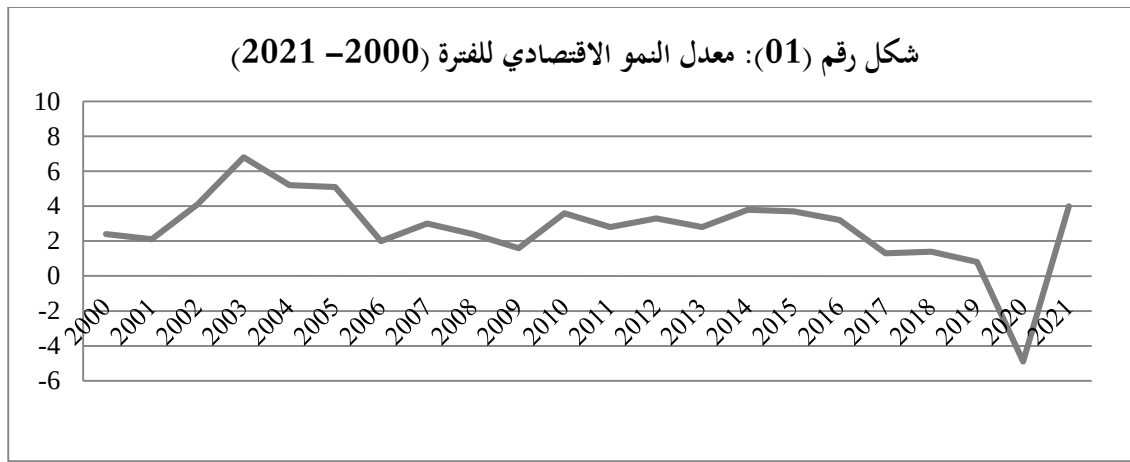
* يُعرف ميزان المدفوعات على أنه " سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى، خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة".

1.4.2 هدف النمو الاقتصادي: عرف الاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينيات تحولاً نحو اقتصاد السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي.

جدول رقم (01): معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2021)
%الوحدة:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	2.4	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6	3.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المعدل	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8	4.9-	4.0

المصدر: <https://www.bank-of-algeria.dz/> (بنك الجزائر ،



المصدر: الجدول رقم (01).

ومن خلال الجدول السابق رقم (01)، نلاحظ تزايد في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2005)، بسبب تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (أفريل 2001-أفريل 2004)، وتحسن أسعار البترول، وانطلاق الانتاج الصناعي، وتحسن إنتاج القطاع الفلاحي، وبلغ أقصاه 6.9% سنة 2003، ثم بدأت في الانخفاض لتصل إلى 1.6% سنة 2009، وهذا لتأثره بالأزمة المالية 2008، وخلال الفترة (2010-2016) عرف معدل النمو تحسناً تراوح بين 2.8% و3.8%، ليبدأ في الانخفاض سنة 2017 ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع انتاج وأسعار المحروقات، وتبني سياسة التقشف.

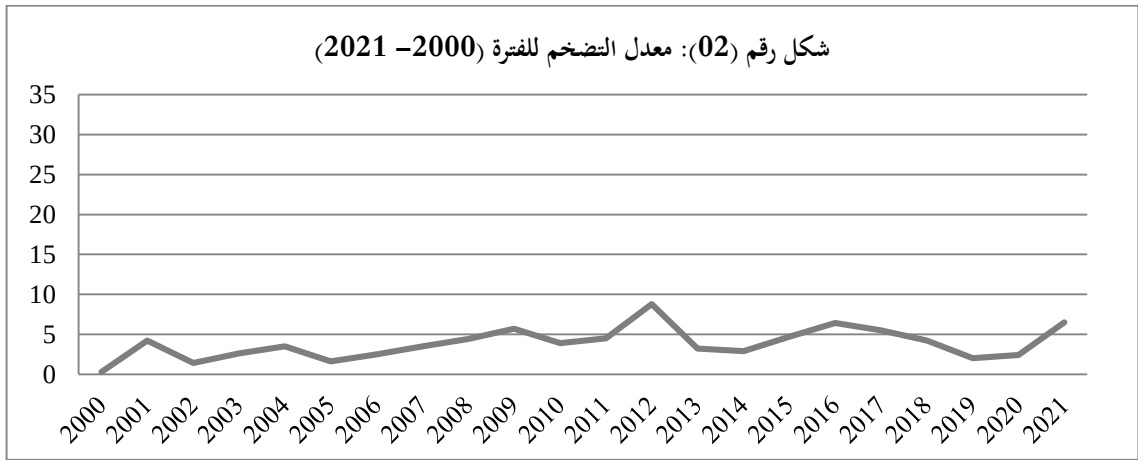
2.4.2 هدف استقرار الأسعار: يُعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون 10-90 في المقام الثاني، وركز عليها الأمر 04-10 في المقام الأول.

جدول رقم (02): معدل التضخم للفترة (2000-2021)

%الوحدة:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المعدل	4.5	8.8	3.2	2.9	4.7	6.4	5.5	4.2	2.0	2.4	6.5

المصدر: (بنك الجزائر ، <https://www.bank-of-algeria.dz>).



المصدر: الجدول رقم (02).

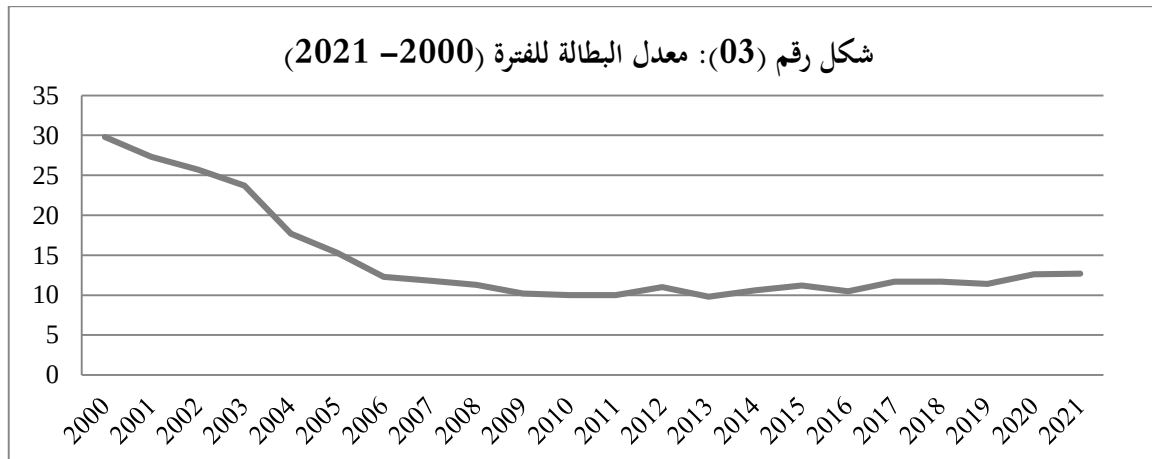
نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (02)، ارتفاع محسوس لمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة، ولاستهداف التضخم قامت السلطات باتباع سياسة نقدية انكماشية، واستعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية انخفاض معدل التضخم إلى 5.70% سنة 1997 ليصل إلى 0.34% سنة 2000، ثم بدأ في الارتفاع سنة 2001 فبلغ 4.2%، بسبب إتباع سياسة نقدية توسعية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ليبدأ في الانخفاض مرة أخرى سنة 2002 مقارنة بسنة 2001، وقد سجل ارتفاعاً سنة 2012 بمعدل 8.8%، كان ذلك نتيجة ارتفاع الأجور ابتداءً من جانفي 2008 والمخلفات المالية الناتجة عن ذلك. وبشكل عام نجد أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضغوط تضخمية.

3.4.2 هدف التشغيل: يرتبط هدف التشغيل بإنعاش الاستثمار والنمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق ذلك ينعكس سلباً على معدلات البطالة.

جدول رقم (03): معدل البطالة للفترة (2000-2021)
% الوحدة:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	29.8	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المعدل	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4	12.6	12.7

المصدر: (بنك الجزائر ، <https://www.bank-of-algeria.dz>).



المصدر: الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الجول السابق رقم (03)، ارتفاع معدلات البطالة، وتعود أسباب ارتفاعها إلى التحولات الهيكلية التي عرفت الجزائر، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وما ترتب عنها من غلق المؤسسات وتسريح العمال، إذ بلغت ذروتها 29.8% سنة 2000، لتبدأ في الانخفاض لتصل إلى 10% سنة 2010، و12.7% سنة 2021، بسبب اعتماد البرامج الاقتصادية التي ترمي إلى استحداث مناصب شغل ووضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل كجهاز عقود ما قبل التشغيل، فزعم انخفاضها إلا أنها تبقى مرتفعة، وسياسة عقود ما قبل التشغيل والاندماج الاجتماعي.

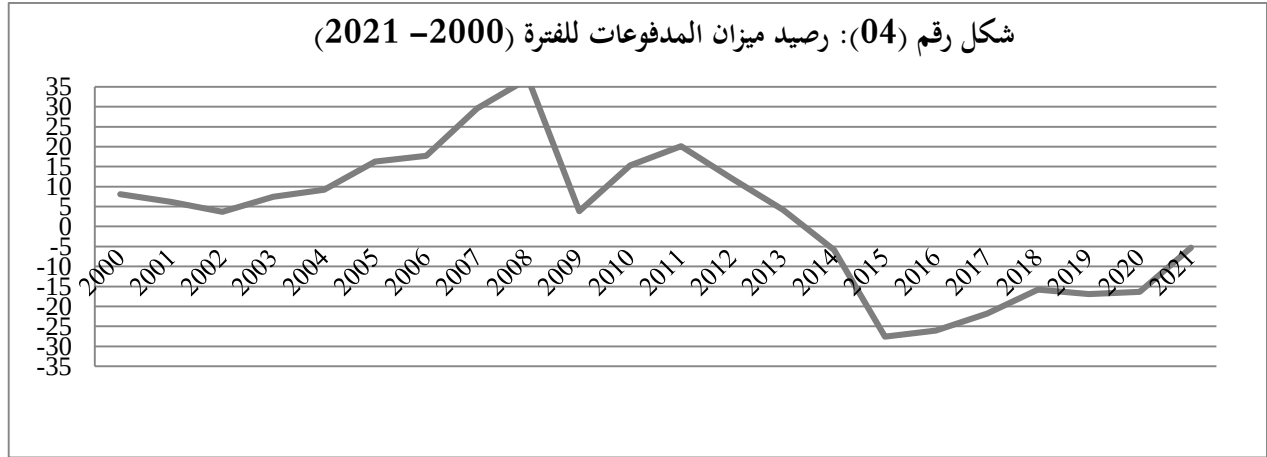
4.4.2 هدف توازن ميزان المدفوعات: يُعد تحسين وضع ميزان المدفوعات من أهداف السياسة النقدية، والتي نص عليها قانون 90-10، والأمر 04-10.

جدول رقم (04): رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	8.12	6.18	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.85	15.32
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الرصيد	20.14	12.05	4.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76	-15.82	-16.9	-16.3	-5.3

المصدر: (بنك الجزائر ، <https://www.bank-of-algeria.dz/>)



المصدر: الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (04)، بداية من سنة 2000 بدأ ميزان المدفوعات يعرف فائضاً بلغ أقصاه 36.99 مليار دولار سنة 2008، ويعود هذا الفائض لارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، كما عرف تراجعاً سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، وبداية من سنة 2014 عرف ميزان المدفوعات عجزاً، ويرجع هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول، وارتفاع الواردات.

3. خاتمة:

موضوع هذه الدراسة يتمثل في تقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها.

حيث قامت الجزائر بتخفيف القيود المفروضة على القطاع المالي من خلال إصدار مجموعة من القوانين، كان أهمها قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي أعاد الاعتبار للسياسة النقدية وأعطى أهمية واضحة لتدفقات رؤوس الأموال.

ومن خلال دراسة أهداف السياسة النقدية، وجدنا أن قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها ما زالت ضعيفة، لضعف القطاع المصرفي والسوق المالي، وسيطرة السياسة المالية على مجريات النشاط الاقتصادي.

وفي ما يخص النتائج فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- سمحت الاصلاحات النقدية والمالية المتبناة في الجزائر بإعطاء دور للسياسة النقدية، واستعادة بنك الجزائر لدوره من خلال صدور قانون النقد والقرض 90-10، والتعديلات التي ألحقت به.

- عدم فعالية السياسة النقدية على مستوى أهدافها، لطبيعة مميزات الاقتصاد الجزائري التي تُقلص من فاعلية السياسة النقدية، والتي منها:

● سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي؛

● ضعف الجهاز الانتاجي؛

● ضعف السوق المالي.

واستناداً للنتائج المتوصل إليها، يمكن إعطاء مقترح يعيد الاعتبار لهذه السياسة، ويتمثل في إعطاء استقلالية أكبر

لبنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، ومراعاة عدم تضارب أهداف السياسة النقدية عند تحديدها، وكذا عدم تضاربها مع السياسة المالية.

4. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- توماس ماير وآخرون. (2002). النقود والبنوك والاقتصاد. تأليف ترجمة السيد أحمد عبد الخالق. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- أحمد أبو الفتوح علي النافقة. (2001). نظرية النقود والأسواق المالية. مصر: مكتبة الإشعاع.
- أحمد أبو الفتوح علي النافقة. (2001). نظرية النقود والأسواق المالية، مصر، 2001، ص: 247. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- باري سيجل. (1987). النقود والبنوك. تأليف ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- بن علي بلعوز. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- جيمس جوارثيني وريجارو إستروب. (1999). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. تأليف ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- زكريا الدوري، يسرى السمراي. (2006). البنوك المركزية والسياسات النقدية. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- سامي خليل. (1994). نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الأهرام للتوزيع: وكالة الأهرام للتوزيع.
- عبد القادر خليل. (2012). مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المجيد قدي. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2002). السياسات الاقتصادية. مصر: مجموعة النيل العربية،.
- وسام ملاك. (2000). النقود والسياسات النقدية الداخلي. الاردن: دار المنهل اللبناني،.

• مواقع الانترنت:

بنك الجزائر . تم الاسترداد من [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)